الأمم المتحدة

A/C.2/69/SR.3

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
31 October 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد كاردي ..... (إيطاليا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-62180X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد ريباكوف (بيلاروس): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية حققت نتائج متفاوتة في الأهمية. وبينما تحقق بصفة عامة الهدف المتمثّل في خفض عدد الناس الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم إلى مستوى النصف، فإن التقدم المحرز يتفاوت عبر أنحاء العالم. وما زال أكثر من مليار شخص في العالم يعيشون في الفقر المدقع، أغلبهم في البلدان المتوسطة الدخل.

٢ - وأوضح المتكلّم أنّ المسائل المتعلقة بتوافر الموارد والآليات الفعالة لتحقيق الأهداف الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ما زالت بدون حلول. لذلك، هناك خطر في أن لا يتم تنفذ الاتفاقات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. والأمر المهم ليس صياغة خطة جديدة للتنمية فحسب، بل كذلك إرساء الأساس لتنفيذها. ولتحقيق ذلك، يجب الأخذ في الحسبان أنه لا يمكن القضاء على الفقر دون المشاركة المهمة للبلدان المتوسطة الدخل. بيد أنّ هذه الدول تتطلب مساعدة فعالة ومنسقة تقدمها الأمم المتحدة لكي يتسنى لها تنفيذ برامجها الإنمائية الوطنية. وهي في الوقت نفسه لديها إمكانية كبيرة لمساعدة بلدان أخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا. ويجب الاعتراف بالدور المزدوج الذي تضطلع به البلدان المتوسطة الدخل في الأمم المتحدة وتجسيد هذا الدور على شكل استراتيجية أو آلية منسقة.

٣ - وتتوقف التنمية أيضا على توافر مصادر الطاقة المراعية للبيئة. لذلك، يجب النظر في استراتيجيات جديدة لإيجاد حلول لقضايا الطاقة بشكل منهجي، بما في ذلك وضع خطة متكاملة للطاقة ضمن إطار الأمم المتحدة توفر آلية عالمية وشفافة وديمقراطية بالفعل للحصول على تكنولوجيات متقدمة ومتجددة وآمنة من الناحية البيئية.

٤ - وستستلزم خطة تحقيق أهداف التنمية المستدامة جعل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة أكثر فعالية وضمان وفاء جميع الدول الأعضاء المعنية بالتزاماتها المالية من أجل التنمية دون تقصير. وينبغي معاودة النظر في فكرة إنشاء هيئة حكومية دولية لتمويل التنمية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٥ - السيد سيغر (سويسرا): قال إنه كان هناك اتفاق على إيجاد خطة واحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تتضمن مجموعة واحدة من الأهداف وآلية متكاملة للتمويل وإطارا للرصد والمساءلة. وما زال هناك ١١ شهرا لتحقيق رؤية مشتركة. لذلك، ينبغي أن تكون العملية التحضيرية لمؤتمر القمة لعام ٢٠١٥ محكمة البنيان ومركزة وشاملة. فالطرائق التي تعتمدها العملية التحضيرية لمؤتمر القمة ستكون بمثابة المفتاح الرئيسي للنجاح. وقال إنّ وفد بلده يتوقّع من التقرير التوليفي للأمين العام عن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ أن يعيد تأكيد المقترحات الطموحة التي وضعها الفريق العامل المفتوح باب العضوية وأن يقترح آليات للمتابعة والاستعراض.

٦ - ويجب أن تعمل جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المسؤولة عن التنمية المستدامة على الصعيدين المعياري والتنفيذي مع بعضها البعض. وسيدخل المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة طور العمل بالكامل عند اعتماد الخطة الجديدة. وبالتالي لا بُدّ من إعادة تنظيم دوراته. أما مواءمة دورة الاستعراض والمتابعة الرفيعة المستوى لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع دورة الأربع سنوات المتصلة بالاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات فمن شأنها أن تمكن المنتدى من تقديم التوجيه المهم لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالمساهمة الخاصة

للأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وعقب اعتماد أهداف التنمية المستدامة، سيكون السؤال الأكثر أهمية هو كيفية ترجمة هذه الأهداف إلى واقع ملموس. ولا يمكن أن يتم إحداث تغيير في النموذج إلا إذا كانت هناك تغيرات عملية في الحياة اليومية للجميع. ولئن كانت مسؤولية التنفيذ الملموس تقع على عاتق جميع الجهات الفاعلة الرفيعة المستوى الوطنية والدولية، فإنّ المسؤول بالأساس هي الدول. لذلك، سيتوقف نجاح الخطة الجديدة على إنشاء آلية تحقّق فعالة كجزء من المتابعة العالمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويكتسي المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضا أهمية فائقة في عملية المتابعة والمساءلة.

٧ - أما إجراء مشاورات غير رسمية بشأن أفضل الطرق لجمع و/أو دمج القرارات الحالية بهدف تحسين اتساق وتكامل جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة فسيكون من الأمور المرحب بها. وبالنظر إلى الزيادة المسجلة مؤخرا في عدد القرارات التي تتناول المواضيع التي تغطيها الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠) وإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من المفيد تبسيط بنود الخطة إلى عدد قليل من القرارات الشاملة. وقد حان الوقت لتعديل أساليب عمل اللجنة الثانية لدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٨ - السيد أبو العطا (مصر): قال إن اللجنة الثانية يجب أن تركز على اعتماد إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وإنّه من المهم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل حلول عام ٢٠١٥ والاستفادة من التجربة المكتسبة من الجهود المبذولة للقضاء على الفقر. ويجب على البلدان المتقدمة الوفاء بالتزاماتها، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها الإجمالي الوطني للمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA). وأوضح أنّه كانت هناك بالفعل نسبة انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان الأفريقية بنسبة ٦ في المائة. لذلك، ينبغي أن تستفيد أهداف التنمية المستدامة من الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ وتعكس تغير الأنماط الإنمائية وتدعم البلدان النامية عن طريق ضمان وصول منتجاتها إلى أسواق البلدان المتقدمة وتقوم على مبادئ حقوق الإنسان والعدالة.

٩ - وبعد أن أشار إلى أن البلدان النامية تواجه تحديات تقلل من فرصها في التنمية، قال إن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إقامة شراكات عالمية تحترم تنوع الدول الأعضاء ومبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. لذلك، ينبغي أن يصدر المنتدى السياسي الرفيع المستوى توجيهات سياساتية بشأن التنمية المستدامة وآليات المتابعة والتحديات الناشئة.

١٠ - ورحب المتكلم بتقرير الأمين العام عن تطوير تكنولوجيات نظيفة وسليمة بيئيا ونقلها ونشرها، ثم أشار إلى أنه من الضروري سد الفجوة التكنولوجية بهدف تحقيق التصنيع المستدام. وأوضح أنّه لا بدّ من إدراج مسألة طرائق تمويل التكنولوجيا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. أما اعتماد قرار بشأن إنشاء إطار قانوني متعدد الأطراف لهيكلة الديون السيادية فهو يشكل خطوة إيجابية نحو معالجة هذه القضية، بما في ذلك الديون التي تدين بها البلدان المتوسطة الدخل.

١١ - وتابع قائلا إنه ينبغي بذل جهود دولية جادة لإعادة الأموال التي نقلت إلى الخارج بطريقة غير مشروعة لأن ذلك من شأنه أن يحفز الجهود الإنمائية وأن يردع أيضا الفساد والجريمة المنظمة. ويجب تناول قضية الأمن الغذائي على نحو شامل، بما في ذلك الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية الناجم عن عوامل من بينها حالات الجفاف والفيضانات الشديدة التي تعرضت لها بعض أجزاء أفريقيا. وتحتاج البلدان المستوردة لمعظم احتياجاتها من الغذاء إلى

الدعم. كما ينبغي أن يكون هناك توازن ما بين إنتاج الأغذية والوقود، وينبغي أن يحصل المزارعون في البلدان النامية على الدعم للتعويض عن الإعانات التي تدفع للمزارعين في البلدان المتقدمة. أما منظومة الأمم المتحدة فهي مدعوة إلى التركيز على البلدان المتوسطة الدخل التي ما زالت تواجه تحديات كبيرة ضمن جهودها لتخفيف وطأة الفقر ومعالجة التفاوت في الثروات.

١٢ - السيد جيفيك (تركيا): قال إن البلدان النامية والبلدان المتقدمة كليهما ما زال يواجه الآثار المترتبة عن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، بما في ذلك معدلات نمو اقتصادي منخفضة وتقلب الأسواق والبطالة والفقر. وتصل المساعدة الإنمائية والاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص إلى البلدان النامية إلى ما دون المستويات المنشودة. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي مزيدا من الجهود المتضافرة لإيجاد بيئة تفضي إلى الزيادة في الإنتاج والتجارة والاستثمار وفرص العمل، وخاصة بالنسبة للشرائح الأكثر ضعفا في المجتمع مثل الشباب والنساء.

١٣ - ولم تستفد أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية إلا بنسبة ضئيلة من العولمة، وهي قد عانت المعاناة الأكبر من آثارها الضارة. لذلك، ينبغي أن تتصدى المفاوضات الحكومية الدولية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لأوجه الضعف والتحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بوضعيات خاصة وللمصاعب الفريدة التي تمر بها هذه البلدان.

١٤ - وتشارك الوكالة التركية للتعاون الدولي مشاركة نشطة في جهود التعاون الإنمائي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية عبر أنحاء العالم. وقد أسفر المؤتمر الوزاري الناجح بشأن إقامة شراكات جديدة لبناء القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نموا، المنعقد في كوتونو في تموز/يوليه ٢٠١٤، عن إصدار وثيقة ختامية شاملة. وقد أسهمت تركيا ماديا ومالية في عملية التحضير لهذا المؤتمر وفي التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن البلدان غير الساحلية النامية المزمع عقده في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر بفيينا. وستستضيف تركيا مؤتمر استعراض منتصف المدة بشأن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول الذي اعتُمد خلال المؤتمر الرابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نموا في عام ٢٠١١. وتركيا مستعدة لاستضافة مصرف للتكنولوجيا وآلية للدعم في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تلبية الاحتياجات التكنولوجية لأقل البلدان نموا، وهي قد قدمت تعهدا طوعيا بلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار للمساعدة في إنشائهما. وخلال رئاستها القادمة لمجموعة البلدان العشرين، ستكون قضايا التنمية مطروحة ضمن المسائل ذات الأولوية.

١٥ - السيد حسين (العراق): قال إن من المستحيل على البلدان المثقلة بالديون تحقيق التنمية الاقتصادية والأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. إذ يتوقف إيجاد حلول شاملة لمشاكل ديون البلدان النامية بالفعل على تحقيق التنمية المستدامة التي من شأنها تعزيز الاستثمار في هذه البلدان والمساعدة في تنوع اقتصاداتها وتقوية قدرتها على مواجهة الصدمات. ويشكل اعتماد قرار بشأن وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية خطوةً مهمة في الاتجاه الصحيح.

١٦ - وتابع قائلا إن عملية إعادة هيكلة النظام النقدي الدولي، التي تشتد الحاجة إليها، كي يعكس هذا النظام الوضعية المالية والتجارية الحالية من شأنها أن تخفف من أثر الأزمة المالية الدولية، وكذا الأمر بالنسبة لاستجابة دولية مناسبة تكون على شكل تدفقات مطردة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تساعد البلدان النامية على سد الهوة المالية المتبقية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن يشكل

الإلغاء الكلي للديون أو إعادة هيكلتها خطوة مهمة صوب الاتجاه الصحيح. كما ينبغي للدول تنظيم الأسواق بشكل ملائم لخدمة المصالح المشتركة، وتوزيع الموارد الوطنية بالتساوي مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال.

١٧ - وفيما يتعلق بسيادة القانون، يرتبط الأمن الإنساني ارتباطا وثيقا بالتنمية المستدامة. ورغم ذلك، ليست العلاقة القائمة بين التنمية المستدامة وسيادة القانون بالضرورة أمرا بديهيا. فالحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحدهما لا يضمنان الشروط التي تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأغلب سكان البلد. فالبلد الذي تعصف به أعمال الإرهاب لا يحقق على الأرجح تنمية لها معنى، كما أن الأمن لا يفضي بشكل آلي إلى التقدم الاقتصادي أو الاجتماعي، ما لم تتوفر الموارد والهياكل الأساسية اللازمة. فالهياكل الأساسية المالية والاقتصادية ضرورية لتحقيق التنمية.

١٨ - وأفاد المتكلّم بأنّ التقرير الصادر عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لم يتطرق بالقدر الكافي لقضية مكافحة الإرهاب، خاصة وأن المشكلة لا تمثل تهديدا للشرق الأوسط فقط، بل للعالم بأكمله. وينبغي تناول هذا التحدي بصفته هدفا منفصلا يتصدى للإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته ولتأثير الإرهاب وتمويل الإرهاب وسبل محاربة الدعوات الإرهابية في وسائط الإعلام ومكافحة فتاوى الجماعات التكفيرية الداعمة للإرهاب.

١٩ - وينبغي أن يمنح لكل بلد نام الحيز السياسي الذي يحتاجه للتوفيق بين عالمية الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وظروفه وبرامجه الوطنية الخاصة.

٢٠ - السيد أبرادخمانوف (كازاخستان): قال إن حكومة بلده قامت بإصلاحات مهمة لمعالجة التطورات السياسية الأخيرة في المنطقة وهي تسعى إلى تجاوز العوائق الجغرافية التي تواجهها كازاخستان بصفتها بلدا غير ساحلي. وقد أصبحت البرامج والمشاريع الإنمائية الجديدة التي نفذت في إطار الإصلاحات تؤتي أكلها. بيد أنّ تحقيق الانتعاش عبر أرجاء العالم يتطلب سياسة عالمية منسقة من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامتين. ولذلك اعتمدت كازاخستان مشروع خطة لمواجهة الأزمة في إطار منتدى أستانا الاقتصادي السنوي وقدمته إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للنظر فيه بالاقتران مع إجراء مناقشات بشأن إعادة هيكلة الديون السيادية وقضايا أخرى.

٢١ - وفي معرض إشارته إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بشأن البلدان النامية غير الساحلية، قال المتكلم إن الالتزامات والشراكات ضرورية لتطوير إطار جديد وأكثر شمولية وعملي المنحى من أجل الاستجابة للتحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية واغتنام الفرص المتاحة لها.

٢٢ - وتعد وضعية الدول الجزرية الصغيرة النامية مثيرة للقلق أيضا. فقد قامت كازاخستان بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإطلاق مشروع لوضع نظم للغاز البيولوجي في تسعةٍ من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ.

٢٣ - وسيجري استعراض الوثائق الرئيسية، بما في ذلك الوثيقة الختامية الصادرة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والتقرير الصادر عن اللجنة الحكومية الدولية للخبراء بشأن تمويل التنمية المستدامة؛ وستكون هذه الوثائق بمثابة الأساس للجهود العالمية والإقليمية في المستقبل القريب. وتسعى كازاخستان، التي تدعم دعما كاملا البيان الدولي المعنون ”وضع ثمن للكربون“، إلى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وهي قد دخلت مؤخرا في التزامات طوعية بخفض انبعاثات غازات الدفيئة.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٧، ستستضيف كازاخستان معرض ٢٠١٧ عن طاقة المستقبل، وهو عبارة عن معرض دولي متخصص يروج لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وسيقدم الدعم لممثلي ٦٠ بلدا من البلدان النامية للمشاركة. وقامت كازاخستان وعدة بلدان أخرى أيضا بإطلاق مشروع شراكة الجسر الأخضر الذي تم التصديق عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ بعنوان ''المستقبل الذي نصبو إليه''. وهي ستواصل الاستفادة من الخبرة الدولية والمساعدة المالية للتصدي للعواقب الناجمة عن الكوارث البيئية التي أصابت بحر أرال وسيميبالاتينسك.

٢٥ - السيد نغوكولو (جنوب أفريقيا): قال إن موضوع الدورة الحالية للجمعية العامة، ''إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لما بعد عام ٢٠١٥'' سيقدم التوجيه نحو اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأضاف قائلا إن التنمية تشكل مسارا مستمرا ينبغي أن يستفيد من الالتزامات القائمة المستخلصة من تنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية وذلك حتى يتسنى النظر في النجاحات السابقة وفي ثغرات التنفيذ وأوجه القصور المنهجية. ويجب أن تشكل الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج المنبثقة عن المؤتمرات الدولية للتنمية، وكذا أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الأساس لإجراء مفاوضات حكومية دولية بشأن وضع خطة تحول إنمائي عالمية هدفها التصدي لتحديات الفقر والبطالة وعدم المساواة التي تواجهها العديد من الأمم النامية. وينبغي أن يظل تركيز وموضوع مؤتمر القمة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ على الجوانب الاقتصادية البحتة.

٢٦ - أما وسائل تنفيذ الخطة الإنمائية العالمية المتمثلة في الموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها وبناء القدرات فهي تكتسي أهمية حاسمة. إذ ترتبط هذه الوسائل باتخاذ البلدان المتقدمة لإجراءات ملموسة وبتوطيد التعاون الإنمائي على الصعيد الدولي. وينبغي وضع إطار للمساءلة تحت إشراف المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة وذلك بغية رصد مدى وفاء الشركاء الإنمائيين بالتزاماتهم. هذا، وينبغي أيضا أن تقدم الخطة الإنمائية الجديدة المساعدة على تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لكي تتمكن من تحقيق نمو اقتصادي سريع وشامل ومستدام.

٢٧ - ويتعين أن يشكل توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة الأساس الذي يقوم عليه المؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية. وينبغي أن تسهم النتائج المنبثقة عن هذا المؤتمر مساهمة حاسمة في المناقشات الدائرة بشأن سبل تنفيذ خطة التنفيذ لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تكون المصادر الخارجية والداخلية الواردة من القطاعين العام والخاص لدعم التنمية المستدامة مكملة لبعضها البعض، حيث إن لكل منها أدواره وأهدافه. ويجب أن تؤكد الدول الأعضاء على ضرورة زيادة مصادر التمويل من القطاع العام.

٢٨ - ونظرا لمواطن الضعف وأوجه الاختلال الموجودة في النظام المالي الدولي التي كانت لها عواقب سلبية على التنمية، فإنّ الحوكمة الاقتصادية الجيدة تعد أمرا أساسيا. وفي هذا السياق، يجب إصلاح الهيكل الاقتصادي والمالي العالمي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، لكي تكون ممثلة وملبية لاحتياجات البلدان النامية وتعكس الحقائق الجغرافية والاقتصادية العالمية السائدة حاليا. وينبغي أن تدعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مفاوضات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والالتزامات المتخذة في إطارها، وتعيد باستمرار تأكيد الولايات والأهداف ذات الصلة.

٢٩ - السيد دهغاني (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن السنة الحالية ستشكل منعطفا مهما في التنمية الاقتصادية لأسباب من بينها التقدم المحرز في وضع خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ والمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية والمؤتمر العشرون والحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمؤتمر العالمي القادم بشأن الحد من مخاطر الكوارث. ورغم ذلك، ينبغي أن يحظى الجوهر بالأولوية على الشكل. ذلك أن الجودة في الأداء والقدرة على تنفيذ النتائج هما من الأهمية بمكان، وكذا طرائق التنفيذ.

٣٠ - وينبغي احترام الحق المطلق لكل بلد في أن يقرر أولوياته واستراتيجياته الإنمائية وكذا الحيز السياساتي المطلوب لكي تصوغ البلدان النامية استراتيجياتها الإنمائية ضمن سياق عملية اندماجها في الاقتصاد العالمي. غير أنّ قدرة هذه البلدان على حشد الموارد للوفاء بالتزاماتها بموجب الأهداف الإنمائية للألفية قد خضع لقيود صارمة. لذلك، تحتاج النظم المالية والنقدية الدولية لإصلاحات منهجية عاجلة تجعلها أكثر فعالية وشفافية ومشروعية. إذ سيكون لهذه الإصلاحات بالطبع تأثير على تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة. كما أن الأمر يتطلب إيلاء الاهتمام المناسب لعمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال المرحلة الجديدة. أما العواقب الوخيمة فقد تستمر لسنوات أو عقود. لذا، ينبغي إجراء مناقشات واتخاذ قرارات خلال الدورة الحالية بشأن متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالتنمية.

٣١ - وأوضح المتكلم أنّ جمهورية إيران الإسلامية قد أحرزت تقدما هائلا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم تعرضها لتدابير انفرادية قسرية صارمة. وأردف قائلا إنّ احترام القيم الإنسانية والقوانين الدولية لا يجب التخلي عنه مهما كانت الأسباب أو الذرائع.

٣٢ - السيد بوقدوم (الجزائر): قال إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية يشكل الأساس الذي يجب أن ترتكز عليه خطة التنمية القادمة. وأوضح أنّ مؤتمر ليما بشأن تغير المناخ سيفسح الطريق أمام اعتماد نظام ملزم قانونيا بشأن المناخ يقوم على مبادئ ريو+٢٠، بما في ذلك المسؤوليات المشتركة والمتباينة. وينبغي أن يعكس النظام الجديد الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا وبناء على استخدامها ونقلها، وأن يتطرق أيضا بشكل ملائم لمسألة النهج التكيفي إزاء الاحترار العالمي، الذي يشكل مثار قلق بالغ للبلدان النامية.

٣٣ - وقال إنّ وفد بلده يأمل في أن يتوصل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية إلى نتائج طموحة وعملية المنحى تعكس بوضوح انشغالات البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وأوضح أن أفضل سبل التعامل مع القضية الحساسة المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية هي الدخول في عملية حكومية دولية تراعي سيادة الدول وتمثيلها المشروع لمواطنيها وتتيح لها أيضا أن تحدد أهدافها الإنمائية وفقا لسياساتها وتشريعاتها الوطنية.

٣٤ - ولئن كانت الأهداف الإنمائية للألفية قد حققت الكثير في سبيل تخفيف وطأة الفقر المدقع، فإن التقدم المحرز كان متفاوتا فيما بين مختلف المناطق. فمنطقة أفريقيا هي أبعد ما تكون عن تحقيق هذه الأهداف. لذلك، يجدر بالشركاء الإنمائيين أن يفوا بالتزاماتهم فيما يخص أفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، التي تراجعت خلال عام ٢٠١٣. وأوضح أن حصة أفريقيا من حجم المبادلات التجارية الدولية، التي تتعدى نسبة ٣ في المائة، هي من الأمور المثيرة للقلق. وفيما يشكل التعاون بين دول الجنوب محركا قويا للتعاون في مجال التنمية، فإن التعاون بين

بلدان الجنوب والشمال هو الدعامة الرئيسية لإقامة شراكة عتيدة ضمن إطار التنمية.

٣٥ - السيد باتريوتا (البرازيل): قال إن التفاوتات في الأجور والثروات داخل البلدان وفيما بينها ارتفعت بقوة منذ التطبيق الواسع النطاق لسياسات اقتصادية نيوليبرالية في الثمانينات. واستنادا إلى دراسة أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ارتفع متوسط الدخل في البلدان الأغنى في العالم من ٤٤ مرة متوسط الدخل في أفقر البلدان في العالم خلال الثمانينات إلى ٦٠ مرة في عام ٢٠٠٠. وفي الوقت الحالي، يفوق التفاوت في الدخل ما بين البلدان مستوى التفاوت في الدخل داخل البلدان، وهذه الوضعية لها عواقب اجتماعية وإنسانية واقتصادية وخيمة. فقد تراجع النمو وتدهور الدخل وتقلص الطلب في كل مكان، وهو ما يتيح أساسا ضعيفا لتحقيق الانتعاش من الأزمة الاقتصادية والمالية. واللامساواة ليست خطأ أخلاقيا فحسب، بل إضرارا بالاقتصاد أيضا، وهذه حقيقة اعترف بها صندوق النقد الدولي. وقد شكل ركود المستويات التعليمية أكثر التبعات استفحالا وظلما. ومع ذلك، فقد تم التسليم بما للسياسات العامة النشطة من فائدة على التنمية المستدامة والشاملة.

٣٦ - ومنذ عام ٢٠٠٨، تغيرت العديد من المسلمات الاقتصادية البديهية المستندة إلى توافق آراء واشنطن، وهو ما يفرض على المؤسسات المالية أن تطور أدوات أفضل لدعم الاقتصاد العالمي. وأضاف قائلا إن أحد علماء الاقتصاد المرموقين قد أشار مؤخرا إلى أن الإقراض الحكومية والدعم الفعال هما في الواقع أمران مهمان خلال الركود التجاري وخلال الفترات التي لا يستطيع فيها القطاع الخاص أو لا يريد تقديم القروض. وفي البرازيل، قامت السياسات الاجتماعية النشطة مثل برنامج المنح العائلية (بولسا فاميليا) بدور مركزي في خفض معدلات الفقر والفوارق الاجتماعية، وفي نفس الوقت أتاحت أيضا نموا مبنيا على الطلب وأنعشت السوق الداخلية. ونتيجة لذلك، تم انتشال أكثر من ٤٠ مليون برازيلي من براثن الفقر وأُدمجوا ضمن الطبقة المتوسطة في غضون ١٠ سنوات. لذلك، يكتسي إيجاد فرص العمالة الشاملة وإضفاء الطابع الرسمي على علاقات العمل وإعمال الحقوق الاجتماعية والعناية بالفئات المستضعفة والمهمشة، بوسائل منها الإجراءات الإيجابية، أهمية كبيرة في محاربة الحيف الاجتماعي وانعدام الفرص.

٣٧ - بيد أنه من الصعب، ولكن ليس من المستحيل، اعتماد نفس النهج على الصعيد الدولي. وقد تضمن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية بالفعل هدفا إنمائيا مستداما بشن تقليص الفوارق الاقتصادية داخل الأمم وفيما بينها. وتسلم الغايات المندرجة في هذا الهدف بضرورة معالجة الفوارق والتمييز في الدخل وإعلاء صوت وتمثيل البلدان النامية داخل المؤسسات المالية الدولية. وأفاد المتكلم بأن تأخر تنفيذ إصلاح نظام الحوكمة والحصص المخصصة للبلدان ضمن صندوق النقد الدولي هو من الأمور التي تبعث على القلق الكبير. إذْ ينبغي أن تكون الرؤية الجديدة للتعاون الدولي في مجال التنمية مستدامة وشاملة وعالمية، وتولى في الوقت نفسه الاحترام الكامل للمسؤوليات المشتركة والمتباينة للبلدان المتقدمة والنامية. وقد جرى التسليم في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية بأهمية التكنولوجيا لخدمة أغراض التنمية المستدامة، ووردت فيه إشارات كثيرة إلى مسألة تطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها.

٣٨ - ويجب أن تتجاوز البلدان المتقدمة نطاق إعادة التأكيد بشكل متكرر على نفس الالتزامات غير المنجزة، وتتفق على وسائل جديدة وإضافية للتنفيذ تتطابق مع الطموحات الكبيرة التي تصبو إليها الخطة التحويلية الجديدة، بما في ذلك عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

وفيما يتعلق بالديون السيادية، يعتبر التحلي بالإنصاف تجاه الدول ذات السيادة وحق شعوبها في التنمية جزءا من الالتزام بسيادة القانون، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

٣٩ - وينبغي أن يضع المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية المناخ صكا قانونيا جديدا وملزما يحترم تماما مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة والقدرات الخاصة لكل بلد. وأوضح المتكلم أن البرازيل أعلنت خلال المؤتمر الخامس عشر للأطراف في عام ٢٠٠٩ عن التزامها طوعيا بخفض الانبعاثات المتوقعة بنسبة تتراوح ما بين ٣٦ إلى ٣٩ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وجرى خفض نسبة إزالة الغابات بنسبة ٧٩ في المائة في البرازيل خلال ١٠ سنوات الماضية.

٤٠ - والبرازيل التي تدعم بنية لتنظيم الإنترنت تتسم بقدر كبير من الانفتاح والشفافية وتعدد أصحاب المصلحة، ستقوم عما قريب بالتحضير لعملية استعراض مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات التي تجري كل عشر سنوات. وأوضح المتكلم في هذا الإطار أنّ حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الخصوصية على الإنترنت وخارجها، يجب أن تُحترم. ويجب أن تصبح شركة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة كيانا دوليا بالفعل. ويعتبر إصلاح حوكمة الإنترنت أيضا أمرا مهما لا يمكن أن تتجاهله الأمم المتحدة. فالأمر أصبح يتطلب تخصيص حيز بارز ضمن منظومة الأمم المتحدة لمواجهة التحديات التي تطرحها البيئة الإلكترونية العالمية التي تعرف تطورا سريعا.

٤١ - السيد أنبول (جمهورية الكونغو الديمقراطية): رحب بكون التقرير الصادر عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة، الذي يشدد على استئصال الفقر، سيشكل أساسا لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأوضح أنّ أفريقيا هي المنطقة الأكثر تضررا من جراء النزاعات المسلحة. فقد احتدمت لأكثر من ٢٠ سنة النزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد. وتسببت هذه النزاعات في أمور من بينها ترحيل الملايين من الناس، وجعلت من المستحيل استغلال الموارد الطبيعية الهائلة للبلد، وأهدرت عائدات سنوات من الاستثمار. لذلك، يرحب وفد بلده بإدراج هدف بشأن السلام والأمن لأنه، بدون حد أدنى من الأمن، ستكون التنمية مجرد أضغاث أحلام.

٤٢ - ولا يعني اعتماد الخطة الجديدة تملص الشركاء الإنمائيين من التزاماتهم السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الفقر ومساعدة البلدان الأكثر ضعفا. إذ ينبغي أن يظل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتقديم المساعدة لتنفيذ برنامج عمل إسطنبول من أولويات منظومة الأمم المتحدة. أما نقل التكنولوجيات الجديدة والنظيفة وتحرير المبادلات التجارية بموجب إعلان الدوحة وتمويل التكيف إزاء تغير المناخ وتخفيف حدته وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية فهي من الالتزامات الأخرى التي تم التعهد بها لأكثر الفئات ضعفا، والتي ينبغي تنفيذها.

٤٣ - ويمكن أن يؤدي الإرهاب وتفشي مرض فيروس إيبولا في الآونة الأخيرة إلى تأخر تنفيذ الأهداف التي حددها المجتمع الدولي لنفسه. وبالفعل، لا يحصد فيروس إيبولا حياة المزيد من الضحايا يوميا فحسب، بل يعيق أيضا نمو اقتصادات البلدان المتضررة. ويعتبر تضامن المجتمع الدولي وتقديم الدعم التقني واللوجستي من الأمور الجديرة بالتنويه. وقد استطاعت جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعاني للمرة السابعة من تفشي فيروس إيبولا، احتواء الوباء ضمن حدود المنطقة التي بدأ انتشاره فيها. وقدمت المساعدة إلى بلدان غرب أفريقيا وهي مستعدة لتقديم المزيد من المساعدات، بما في ذلك في المجال الرئيسي المتعلق بالوقاية.

وفي هذا الصدد، ستقوم جمهورية الكونغو الديمقراطية في وقت قريب بإنشاء مراكز للتدريب المتعدد التخصصات بغية إعداد الموظفين في مجال الصحة لتلبية احتياجات البلدان الأفريقية المتضررة من فيروس إيبولا. وتستحق تلك المبادرة الدعم.

٤٤ - ومضى قائلا إن بلده يتوفر على أحد الاقتصادات الأكثر حيوية في أفريقيا بمعدل تضخم يناهز الصفر ومعدل نمو فاق خلال عقد تقريبا متوسط النمو في أفريقيا ويتوفر على احتياطات من العملة الأجنبية تنمو باطراد. وأوضح أن هناك ازدهار غير مسبوق في بناء الهياكل الأساسية، وأنّ جهودا قد بُذلت لتهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بمنح حوافز ضريبية والتقليل من الإجراءات البيروقراطية. وقد بدأت الإصلاحات التي أُجريت على قطاعي الأمن والعدل وإدارة الأموال العامة تؤتي أكلها. ويشكل المشروع الكبير للطاقة الكهرومائية بإينغا جزءا من تلك الأعمال، وهو سينتج في نهاية المطاف ما يكفي من الطاقة الكهربائية النظيفة والمتجددة لتلبية احتياجات نصف سكان أفريقيا تقريبا.

٤٥ - وتغير المناخ من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وخاصة بالنسبة لسكان البلدان الجزرية وفي أفريقيا. لذلك، ينبغي إبرام اتفاق طموح ومُلزم قانونا في باريس في عام ٢٠١٥ يتيح الخفض السريع لانبعاثات الكربون، وإبقاء ارتفاع الحرارة العالمية ما دون درجتين على سلّم سلسيوس، ودعم القدرة على مواجهة تغير المناخ. وقد أدرجت جمهورية الكونغو الديمقراطية إدارة النظم الإيكولوجية للغابات ضمن سياستها الخاصة بالتنمية المستدامة وذلك من أجل زيادة نسبة المناطق الحرجية والمحمية.

٤٦ - السيد ميخيا فليز (كولومبيا): قال إن منطقة أمريكا اللاتينية أحرزت تقدما لا جدال فيه في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأسبقية نتائج مؤتمر ريو+٢٠. وينبغي أن يشكل تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الأساس لخطة جديدة، ولا ينبغي إعادة النظر فيه أو التفاوض عليه من جديد. إذ ستشكل اللجنة الحكومية الدولية للخبراء المعنيين بتمويل التنمية المستدامة، ونتائج المناقشات بشأن إنشاء آلية لنقل التكنولوجيا وتقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، العناصر المكملة للخطة.

٤٧ - ويجب أن تتناول الخطة الجديدة ضرورة القضاء على الفقر وتقليص الفوارق من خلال اعتماد سياسات الاستدامة وتغيير نماذج الإنتاج والاستهلاك مما سيخلق ظروفا تضمن تحقيق نتائج لا رجعة فيها. وهناك حاجة لوضع خطة جديدة بشأن المستوطنات. وقد شدد إعلان ميدلين، الذي اعتمد خلال المنتدى الحضري العالمي الأخير، على الحاجة إلى خطة حضرية جديدة تستطيع أن تتلافى غياب الأطر التخطيطية والقانونية في العديد من المدن، الذي نجم عنه توسع حضري متواصل واستعمال مكثف للطاقة وتأثير مهول على تغير المناخ. كما يجب أن تتناول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل.

٤٨ - وتتطلب الخطة الجديدة شراكة دولية متجددة من شأنها معالجة عيوب النظام الدولي الحالي والوفاء بالتزامات نقل التكنولوجيا وإيجاد حلول مستدامة لمسألة الديون. ولا بد أيضا من إقامة نظام تجاري مفتوح وقائم على القواعد وشفاف يقدم الموارد المالية والتقنية للبلدان النامية. ويجب أن تدعم البيئة الدولية الجهود الوطنية عبر تحسين الاتساق والتنسيق بين النظم النقدية والمالية والتجارية.

٤٩ - ولا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون إيجاد حلول لتغير المناخ. لذلك، ينبغي أن ينبثق عن المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف في الاتفاقية الذي سيُعقد في باريس عام ٢٠١٥ اتفاقٌ مُلزم قانونا ومتعدد الأطراف ينطبق على جميع الأطراف في الاتفاقية.

٥٠ - السيدة ميتزاد (إسرائيل): قالت إنه لا يوجد حل بسيط لمواجهة التحديات الكثيرة المتصلة بالتنمية المستدامة ولا يمكن أن تكون الحلول هي نفسها بالنسبة للجميع. وأوضحت أنّ العديد من المبادئ الواردة في إعلان الألفية ما زال مهماً، لكنّ أشياء كثيرة تغيرت خلال ١٤ سنة الماضية. فقد برزت قوى اقتصادية جديدة، فيما أحدثت التكنولوجيات الجديدة تغييرا في أساليب عيش الناس، وظهرت أنماط ديمغرافية جديدة. ولقد أصبح القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني يشاركون بشكل أكبر في الشؤون العالمية.

٥١ - وينبغي أن يتجسد القضاء على الفقر في شكل التزام أساسي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيد العالمي. وترتبط المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ارتباطا وثيقا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع النساء، بما في ذلك حقوقهن في الاختيار بحرية عندما يتعلق الأمر بمسائل الجنس. وما زالت النساء يتوفين كل يوم بسبب مشاكل ذات صلة بالولادة والحمل يمكن تفاديها. ويعتبر تمكين المرأة من التحكم في قراراتها المتعلقة بالصحة الإنجابية، بما في ذلك تحديد عدد الولادات وتوقيتها والمدة الفاصلة بينها، أمرا أساسيا لخفض وفيات الأمهات والأطفال وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة الأسرية والمهنية والمجتمعية. ورغم الانخفاض الإجمالي في نسبة وفيات الأمهات، ما زالت المرأة في المناطق الريفية تواجه احتمالات للوفاة خلال الوضع أكبر بثلاث مرات من الاحتمالات التي تواجهها المرأة المقيمة في المراكز الحضرية.

٥٢ - ويعتبر إشراك الشباب في عملية صنع القرار والتنفيذ أمرا أساسيا. وينبغي أن يسعى كل بلد إلى تمكين الشباب وتشجيعهم على إسماع أصواتهم. وتتيح الثورة التي شهدها مجال البيانات فرصة لتصميم نُهج جديدة لمعالجة مشاكل التنمية، ولتحصيل إدراك أفضل للتغيرات الطارئة على رفاهية الإنسان، والحصول على إجابات في الوقت الحقيقي بشأن فعالية الاستجابات السياسية.

٥٣ - وتعتبر ريادة الأعمال وسيلة مهمة لإنهاء حلقة الفقر، وتمكين النساء والشباب، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. إذ لهذه الريادة موجة تأثيرات حيث يصنع قادة الأعمال التجارية قاموا الأفرقة ويزرعوا الثقة في زملائهم ويمكنوا الآخرين من تحقيق آمالهم. لذلك، ينبغي تكثيف الجهود لإنشاء برامج لمن لديهم رؤى وأحلام ولمن يحدوهم حب المغامرة عبر أنحاء العالم.

٥٤ - السيد ماكلاي (نيوزيلاند): قال إن أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة ستكون مهمة لاستكمال الخطة الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي. وأعرب عن ترحيبه بنتائج المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عقد مؤخرا، وبمؤتمر الأمم المتحدة القادم بشأن البلدان غير الساحلية النامية. إذ تسلط هذه الأحداث الضوء على التحديات التي يواجهها البعض من أكثر الدول ضعفا في العالم، وتتيح في الوقت نفسه فرصا للتصدي لهذه التحديات بواسطة استراتيجيات جديدة وتعزيز الشراكات. وقد شكلت الشراكة موضوعا مهما خلال المؤتمر الدولي بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية. أما تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية فهو يتضمن أهدافا وغايات يمكن أن تشكل الأساس لخطة جديدة. وخلال العام المقبل، سيكون من مسؤولية جميع الدول ضمان أن تكون المجموعة النهائية لأهداف التنمية

المستدامة طموحة وشاملة وتحويلية ولا رجعة فيها. ويتوقف التنفيذ العملي لتلك الخطة جزئيا على إقامة شراكات عالمية شاملة وعلى التعبئة الفعالة للتمويل الإنمائي. وستكون هذه القضايا من الاعتبارات المهمة في عمليات التحضير للمؤتمر الدولي بشأن تمويل التنمية، الذي سيكون من الأحداث المهمة في تجسيد الطموح الجماعي للمجتمع الدولي إلى إجراءات حقيقية.

٥٥ - وينبغي أن تظل مشاركة الدول الأعضاء في اللجنة الثانية ضمن حدود المستويين الإجرائي والتقني. ويجب أن تتجنب الدول استباق الأعمال الفنية التي ستُنفَّذ من خلال عمليات أخرى منفصلة. أما الخطة الاقتصادية الكلية للجنة في غاية الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة والجهود العالمية المبذولة لتحقيق أمن اقتصادي أكبر. هذا، وما يزال العديد من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل تواجه صعوبات في إيجاد حلول دائمة لمشاكل الديون الخارجية. وقد اتفق الأعضاء، وخلال الدورة السابقة، على التفاوض من أجل وضع إطار متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية. بيد أن قضية بهذا القدر من الأهمية تتطلب نهجا لبناء التوافق في الآراء. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بطريقة منسقة مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك مع مختلف المؤسسات المالية الدولية.

٥٦ - السيد هرميدا كاستيليو (نيكارغوا): قال إن الأزمة الاقتصادية كانت من أكبر التحديات المطروحة خلال العقود الأخيرة. وهي مستمرة ولها تأثير على الفئات الأكثر فقرا في المجتمع الدولي. وأوضح أنّه لم يُبرم أي اتفاق بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها على الصعيد الدولي، وأنّ القضاء على الفقر والجوع يستدعي إجراء تغييرات على النموذج السائد حاليا والقائم على استغلال الأقلية للأغلبية.

٥٧ - ويجب أن تخضع المنظومة المالية الدولية لإعادة هيكلة شاملة. وفي هذا الصدد، تُعتبر القرارات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون السيادية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية من التدابير الاقتصادية الكلية المهمة للغاية. وأوضح المتكلم أنّ نيكارغوا تعيد تأكيد تضامنها الثابت مع الأرجنتين في معارضتها لصناديق الاستثمار الانتهازية.

٥٨ - ورغم اعتبار الفقر من أولى الأولويات ضمن أهداف التنمية المستدامة، فإنّ الأمر يتطلب المزيد من الوضوح بشأن أساليب التنفيذ، وإقامة شراكات عالمية أقوى. ومن دواعي القلق أن بعض البلدان لم تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، ينبغي وضع إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في سياق عملية مفتوحة وشفافة وحكومية دولية. وبالنسبة لنيكارغوا، تشكل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة جديدة نحو العمل على إرساء نظام عالمي جديد أكثر عدلاً قائم على المزيد من العدالة والإدماج الكامل والتنمية الاجتماعية التشاركية وحماية البيئة والكرامة الإنسانية. ويجب أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها فيما يتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها الإجمالي الوطني للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٩ - وما تزال نيكارغوا تعمل على بناء مجتمع جديد قائم على الإخاء والتضامن. فقد استحق نموها الاقتصادي في عام ٢٠١٤ التنويه بين بلدان أمريكا الوسطى. وأوضح المتكلم أنّ بلده يسجل أعلى معدلات تولي النساء لمناصب كوزيرات وبرلمانيات ورئيسات بلديات.

٦٠ - وتابع قائلا إنّ العالم بحاجة إلى اتفاق متوازن وعادل بشأن المناخ. إذ لا بد للنتيجة أن تعكس خطورة مسألة تغير المناخ وتوفر الحماية للنظم الإيكولوجية الحيوية.

٦١ - وأكد مجددا تضامن وفد بلده مع دولة فلسطين. وقال إنّ الاعتراف بفلسطين يجب الآن أن يصبح حقيقة

أكثر من أي وقت مضى. ويجب أن تتوقف عمليات القتل التي أدانتها الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي.

٦٢ - السيد مكسيميتشيف (الاتحاد الروسي): قال إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية يجسد رؤية الدول الأعضاء بشأن الوثيقة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' وهو يشكل أساسا مهما لإجراء المفاوضات. وأفاد بأنّ الاتحاد الروسي ما زال يعارض بحزم التفسير العام لمسألة التنمية المستدامة والمساعي الرامية إلى إضفاء الطابع السياسي على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٣ - وأضاف قائلا إن استمرار تقلب الوضعية المالية والاقتصادية العالمية هو أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة. إذ ينبغي جعل العلاقات المالية والاقتصادية الدولية قابلة للتنبؤ بها مع وضع نظام للضوابط والموازين بغية الحفاظ على التوازن اللازم لعملية التنمية المستدامة برمتها. وتعتبر هيئات التكامل الاقتصادي الإقليمية والأقاليمية التي عملت على حفز التنمية الاقتصادية وعملت أيضا بصفتها مخففة للصدمات في حالة الاضطرابات المالية الكبرى عنصرا مهما في هذا النظام. وأوضح المتكلم أنّ الاتحاد الروسي من المتحمسين لهذه النماذج حيث شارك في إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروآسيوي ومصرف التنمية الجديد التابع لمجموعة بلدان البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا).

٦٤ - وتشير الأحداث الأخيرة إلى أن قضية خدمة الديون الخارجية تتطلب نهجا تنظيميا شاملا. وأوضح أنّ وفد بلده مستعد للمشاركة في مناقشات بناءة بشأن طرائق إجراء عملية تفاوضية في المستقبل ضمن إطار اللجنة الثانية، غير أنه سيواصل معارضته للعقوبات الاقتصادية الانفرادية، التي تبين بوضوح ما لها من عواقب سلبية على التنمية.

٦٥ - ويعتبر النهوض بالأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة قضية مهمة بالنسبة للاتحاد الروسي بصفته بلدا مانحا. أما القيام كل أربع سنوات باستعراض شامل واضح المعالم وحسن التوقيت فمن شأنه أن يمضي قدما بالتنفيذ الناجح لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٦ - ويعتبر إبراز مكانة اللجان الإقليمية للأمم المتحدة واستغلال إمكانياتها بالكامل كجزء من عملية الانتقال إلى الخطة الإنمائية العالمية الجديدة من المسائل التي تستحق عناية خاصة. ذلك أن اللجان الإقليمية، بفهمها الجيد للجوانب المختلفة والفريدة لمناطق بعينها، هي التي ينبغي أن تقوم بدور رئيسي في تقديم المساعدة للدول الأعضاء لتطوير استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية.

٦٧ - السيد بدرسن (النرويج): قال إن الأهداف الإنمائية للألفية أفضت إلى نتائج مثيرة للإعجاب. فقد شكل وجود مجموعة واحدة وعالمية وواضحة من الأهداف ابتكارا مهما في عمل التنمية. ورغم ذلك، عرفت نتائج الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان التي مزقتها الحرب جمودا أو تراجعا. فالأزمات والنزاعات هي العدو بالنسبة للقضاء على الفقر. لذلك، يجب بذل كل الجهود الممكنة لمنع نشوب النزاعات وإنهائها، ويجب إيلاء اهتمام خاص لحقوق واحتياجات الفتيات والفئات المهمشة في حالات النزاع. ولا يجب إهمال حق الأطفال في التعليم والرعاية الصحية في حالات النزاع.

٦٨ - أما نتائج الأهداف الإنمائية للألفية المستدامة والجيدة فهي تتطلب اعتماد نُهُج ابتكارية. لذلك، يجب تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني وينبغي حفز آليات تمويل مبتكرة مثل التمويل القائم على النتائج بغية الإسراع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٩ - ويجب أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى نجاح الأهداف الإنمائية للألفية وأن تكون واقعية وطموحة

وملموسة وقابلة للقياس. ويجب أن يتجاوز نطاقها نطاق الأهداف الإنمائية للألفية. ولا ينبغي أن تترك الخطة المقررة للخمس عشرة سنة المقبلة أي مجال للشك بشأن أهمية السلام والاستقرار والحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء.

٧٠ - وهناك حاجة إلى بذل جهود إضافية للتأكد من أن أهداف التنمية المستدامة قابلة للتطبيق من جانب الحكومات ومفهومة لدى الجمهور وقابلة للقياس. فالعمليات الشاملة والقائمة على الأدلة يجب أن تُعتمد في عملية الاستعراض. وللأمم المتحدة دورها المهم في تحديد أهداف التنمية المستدامة ضمن ما يتعلق بالمنافع العامة على الصعيد العالمي وكذلك فيما يخص إنجازات فرادى البلدان. لذلك، يجب أن تكون المنظمة صالحة للوفاء بالغرض. وبما أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لا يمكنها، ولا ينبغي لها، أن تقوم بكل شيء، فإنّ الأمر قد يتطلب إعادة صياغتها والاستفادة في ذلك من المزايا النسبية لأجزائها المنفردة. أما عملية تحديد أهداف التنمية المستدامة فهي تشكل فرصة للنظر في المزيد من التغييرات الأساسية غير تلك الواردة في الاستعراض الشامل للسياسات كل أربع سنوات.

٧١ - السيد ماخاروبليشفيلي (جورجيا): قال إن جورجيا أنجزت أغلب الأهداف الإنمائية للألفية. فالفقر قد انخفض من ٢١ في المائة إلى ١٥ في المائة، والفقر المدقع حقق تراجعا بنسبة كبيرة. أما عملية استحداث وتوسيع نطاق خطط الضمان الاجتماعي فقد أتاحت شبكة أمان لأغلب الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأسر التي تعيش في الفقر والمسنين والأشخاص من ذوي الإعاقة. وفي عام ٢٠١٣، زادت المعاشات التقاعدية والإعانات الاجتماعية بنسبة ٥٠ في المائة و ١٠٠ في المائة على التوالي.

٧٢ - وأوضح أنّ النسبة المرتفعة للتسجيل في التعليم الابتدائي قد تم الحفاظ عليها منذ عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠١٢، تجاوز البلد عتبة ١٠ في المائة من نسبة مشاركة النساء في البرلمان، في حين بلغ هذا العدد نسبة ٥ في المائة عام ٢٠٠٠. وتتولى النساء مناصب وزارية رئيسية في وزارة العدل والتعليم والشؤون الخارجية وحماية البيئة ومجالات أخرى. وانخفض معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات إلى النصف وانخفض معدل وفيات الأمومة بأكثر من النصف. أما معدل الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية فهو منخفض بجورجيا، البلد الوحيد في أوروبا الشرقية التي يحصل فيها المرضى على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بشكل كامل.

٧٣ - ومنذ عام ٢٠٠٦، ألغت جورجيا الضرائب الجمركية على ٨٥ في المائة من السلع المستوردة. وهي تتوفر على إحدى سياسات التجارة الخارجية الأكثر ليبرالية في العالم، وهو ما يعني أن جورجيا تسهل نظم التجارة الخارجية والإجراءات الجمركية ولديها تعريفات منخفضة على الواردات ولوائح غير تعريفية دنيا.

٧٤ - واحتلت جورجيا مرتبة عالية بصفتها بلدا يشجع الأعمال التجارية. ويعود الفضل في ذلك إلى عوامل من قبيل وجود سياسات والتزامات حكومية متينة، ومشاركة من جانب المجتمع المدني، وتعاونا على المستوى الدولي. وحسبما أفاد به البنك الدولي، سجلت الظروف منذ عام ٢٠٠٥ تحسنا في جورجيا أكثر مما سجل أي بلد آخر في أوروبا الشرقية أو آسيا الوسطى. واستطرد قائلا إن جورجيا وقعت اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٤ لتفتح بذلك مرحلة جديدة من التعاون الجيد، حيث إن الجزء الرئيسي من الاتفاق، الذي يشمل إنشاء منطقة واسعة وشاملة للتبادل الحر، دخل حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٧٥ - ورغم ذلك يظل حدوث الفقر وقسوته مسألة مثيرة للقلق البالغ، ليس في جورجيا فقط ولكن في بلدان أخرى أيضا. وأوضح أنّه على الرغم من أنّ خمسة من بين الأهداف الثمانية الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي ستحقق قبل الموعد النهائي لعام ٢٠١٥، فإن التقدم المحرز كان متفاوتا داخل البلدان وفيما بينها.

٧٦ - وتابع قائلا إن جورجيا، الملتزمة باتخاذ إجراءات تدريجية للتخفيف من حدة تغير المناخ، تعتزم أن تصبح منطقة محايدة فيما يخص انبعاثات الكربون بحلول عام ٢٠٥٠. فموارد الطاقة الكبيرة في المنطقة يمكن أن تتيح فرصا جديدة للتعاون بين البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة للطاقة في المنطقة. وهناك حاجة إلى وضع قنوات عالية السرعة وفعالة من حيث التكلفة وموثوقة لنقل السلع من الصين إلى أوروبا الغربية. ويعتبر تعزيز وسائل النقل في المنطقة من العوامل الرئيسية لبلوغ هذه الغاية. لذلك، قامت جورجيا بمساهمات مهمة من خلال المشاركة الفعالة في مجموعة من المشاريع الإقليمية والدولية المهمة، وكذلك من خلال تحديث هياكلها للنقل الداخلي.

٧٧ - السيد إزرارن (المغرب): قال إن أهداف التنمية المستدامة على النحو الذي اقترحه الفريق العامل المفتوح باب العضوية ينبغي أن تكون أساسا للمشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع التأكيد على مكافحة الفقر باعتباره هدفها الأول. وينبغي الإبقاء على أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كافة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأوضح المتكلم أنّ مساعدة البلدان على تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن طريق النمو التحويلي والشامل والتصنيع هي أيضا من أفضل السبل للقضاء على الفقر عن طريق إيجاد فرص العمل والفرص المدرة للدخل.

٧٨ - وينبغي أن تأخذ أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضا في الاعتبار مستوى التنمية واستراتيجيات التنمية وأولويات البلدان. وينبغي كذلك أن تبرز الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية وقدرتها المحدودة على التصدي لتحديات التنمية.

٧٩ - وتبقى المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا حيويا لتمويل برامج التنمية المستدامة، ولا سيما لأقل البلدان نموا. ومن المتوقع أن تؤدي نتائج المؤتمر الثالث لتمويل التنمية إلى تعزيز آليات التمويل. أما خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فينبغي أن تسهل مبدأ حصول البلدان النامية اللامشروط على التكنولوجيا.

٨٠ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، قال المتكلم إنه يأمل في أن يتم وضع صك دولي يُلزم البلدان باتخاذ تدابير صارمة للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ. وأوضح أنّ هذا الصك ينبغي أن يقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة، لأن البلدان النامية التي أمست المتضرر الأكبر من تغير المناخ، تتحمل مسؤولية أقل عن انبعاثات غازات الدفيئة. ويعد التمويل المقدم من الشركاء الإنمائيين ضروريا لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ سياسات في مجال التصدي لتغير المناخ.

٨١ - أما التعاون بين بلدان الجنوب فيجب تعزيزه الآن أكثر من ذي قبل، وإدراجه في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تكون شراكات التنمية جزءا لا يتجزأ من التعاون الإقليمي والأقاليمي الذي أتاح أيضا توحيد الجهود وتمكين البلدان من تنسيق سياساتها الاقتصادية لتحقيق الازدهار المشترك.

٨٢ - السيدة نازير (هايتي): قالت إن العالم يواجه تهديدات متعددة نتيجة لأوجه القصور التي تشوب التنمية أو لتفاوت النمو. وأوضحت أنّ حروب الاحتلال والحروب الأهلية وزيادة التطرف الديني والإرهاب وخطر تفشي أوبئة

جديدة والكوارث الطبيعية غير المعتادة قد ضاعفت من آثار الأزمة المالية، التي بالكاد بدأ يتعافى منها العالم. وتعتبر الحالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من الأمور المثيرة للقلق وهي تستدعي عناية مكثفة. وقالت إنّ المطلوب هو اعتماد رؤية كلية ومتعددة الجوانب فيما يخص التنمية التي تجعل من الممكن تلبية الاحتياجات الإنسانية دون أن تعرض الأجيال المقبلة للخطر.

٨٣ - واسترسلت قائلة إن هايتي خرجت من الزلزال المدمر الذي تعرضت له في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وهي تتمتع بقدرة أكبر على المواجهة ولديها ثقة أكبر في المستقبل، وهي تستكمل حاليا مرحلتها الانتقالية وانتعاشها الإنساني. وأوضح أن البلد قد شرع في إعادة البناء المكثف وفي تنفيذ برنامج إنمائي، وهو قد أحرز تقدما مهما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية رغم الظروف غير المساعدة للغاية. وقد أسهمت مجموعة واسعة من البرامج الاجتماعية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا، بوسائل منها تمكين مئات الآلاف من الأطفال المعوزين من التسجيل في المدراس بالمجان والقيام باستثمارات مهمة ضمن قطاع الصحة الإنجابية، في خفض عدد الفقراء الذين لا مورد لهم، وخفضت معدلات الأمية والخصوبة ووفيات الأمومة بشكل كبير. وستتحقق أو يوشك أن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية في غضون عام رغم أنه ما زال الكثير مما ينبغي عمله للقضاء على الفقر المدقع. وحكومة هايتي على استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن.

٨٤ - وأوضحت المتكلمة أنّ هايتي تدعم بالكامل الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي هي نتيجة للفهم المتجدد بأن هذه الدول لديها أوجه ضعف فريدة وخاصة إزاء تغير المناخ. ذلك أن تغير المناخ يشكل تهديدا مباشرا على سلامة أراضيها واستمراريتها وبقائها ووجودها. لذلك، فهي تحتاج إلى موارد مالية جديدة ويمكن التنبؤ بها، ومعاملة خاصة في إطار مختلف الاتفاقات الاقتصادية والتجارية المتعددة الأطراف حتى تتسنى لها الاستفادة بفعالية من التجارة العالمية.

٨٥ - وتشمل القضايا الأخرى ذات الاهتمام الخاص بالنسبة لهايتي مسألة الهجرة الدولية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي ومصادر الطاقة المتجددة والتنوع البيولوجي وإصلاح النظام المالي الدولي. وأوضحت المتكلمة أنّ الأساليب المبتكرة في التمويل، مثل إقامة الشراكات مع القطاع الخاص والتعاون بين بلدان الجنوب، لا تعفي بأي شكل من الأشكال أكثر البلدان رخاء من التزاماتها بالتعاون من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

٨٦ - السيد شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن التنمية المستدامة مسألة عاجلة. ويجب التصدي للفقر المدقع والقضايا البيئية التي تسببت فيها الأنشطة الاقتصادية الجائرة والأنانية. لذلك، لا يمكن أن تكون هناك أي مناقشة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ما لم يتم إنهاء المناورات السياسية والعسكرية القسرية التي تهدد السلام والاستقرار الإقليميين وتقوض ماديا سيادة الدول وحقها في التنمية.

٨٧ - وأضاف قائلا إن المصالح الفردية لبلدان قليلة أفضت إلى نشوب منازعات ونزاعات مسلحة في أنحاء مختلفة من العالم. وتسببت العقوبات الانفرادية في بيئة أمنية غير مستقرة. أما الأزمة المالية التي لم توجد لها حلول فهي بمثابة تهديد خطير لبيئة التنمية المستدامة عبر أرجاء العالم. وأوضح السيد شول أنّ الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى، بالأخص، تقوم بإنفاذ عقوبات انفرادية وتدابير قسرية وبتسييس لاإنساني للتعاون الإنساني ضد بلدان معينة في

المجالات المالية والتجارية والاستثمارية وسائر مجالات التعاون الإنمائي وهذا الأمر ينبغي أن يتوقف فورا.

٨٨ - أما النمو الاقتصادي السريع الذي أحرزته بلدان ناشئة وبلدان نامية أخرى فقد أسهم بقدر كبير في نمو الاستهلاك وحجم التجارة على الصعيد العالمي. لذلك، ينبغي دون مزيد من التأخير إجراء إصلاحات على العلاقات الاقتصادية الدولية غير العادلة والقديمة وعلى النظام النقدي الدولي الحالي الذي يهيمن عليه الدولار الأمريكي. وتعتبر الوضعية المهيمنة التي تستأثر بها بعض البلدان داخل نظام البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية السبب الرئيسي في الأزمة الحالية.

٨٩ - وينبغي أن تكون أهداف وغايات خطة التنمية العالمية الجديدة متناسبة مع الظروف والقدرات الوطنية لكل بلد. ومن المهم أن ترتب البلدان أولوياتها بنفسها وفقا لظروفها الداخلية. ولا يمكن إطلاق عملية شراكة عالمية حقيقية إلا بعد أن تضع فرادى البلدان أهدافها للتنمية المستدامة التي يمكن إدماجها في الأهداف الإقليمية. ولا ينبغي أن تفرض البلدان المتقدمة والبلدان المانحة حواجز وأعباء وقيود سياسية واقتصادية على البلدان النامية، بل ينبغي لها أن تنفذ التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية ونقل التكنولوجيا.

٩٠ - وأضاف قائلا إن تحسين مستويات المعيشة هو من أولى الأولويات التي يهتم بها بلده. وأوضح أن العمل يجري على وضع نموذج اقتصادي قوي على جعل الحضارة الاشتراكية مزدهرة. ولقد زادت الحكومة من استثماراتها في الزراعة والبناء والعلوم والتكنولوجيا واعتمدت بقوة نظم جديدة للإدارة الاقتصادية رغم التهديدات المتواصلة بالحرب النووية التي تُلّوح بها القوى المعادية. ويجري العمل أيضا على بناء معالم مهمة للنهوض برفاهية الشعب.

٩١ - السيد رييس رودريغيز (كوبا): قال إن الفجوة التي تفصل بين بلدان الشمال والجنوب ما فتئت تتسع. ومن المفارقات أن هناك ما يكفي من الموارد والتكنولوجيات والقدرات لتغيير الوضعية، بيد أن البلدان الغنية والقوية ليست لديها الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها الدولية، لأن نظاما أنفق البلايين على الأسلحة بينما مئات الملايين من البشر يعيشون في الفقر المدقع هو نظام غير مستدام. فلو أنفقت هذه الموارد في سبيل التنمية، لكان من الممكن إحراز الكثير من التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالوضعية تظهر بوضوح أن الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي في أزمة. وقد بات إرساء نظام دولي جديد وشامل وأكثر عدلا من الأمور الملحة.

٩٢ - أما الهدف من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فهو إنشاء نظام متعدد الأطراف وديمقراطي وفعال وشفاف تشارك فيه البلدان النامية بشكل كامل وفي ظروف من المساواة. ومن أجل تجنب الأخطاء التي وقعت فيها الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تشمل الخطة الجديدة آليات جديدة لتمويل التنمية المستدامة وأن تستحدث وسائل لمعالجة قضية الديون الخارجية وتدابير لتحويل التجارة والنظام المالي الدولي إلى عناصر فاعلة تحقق التنمية.

٩٣ - ولاحظ المتكلم أنّ خدمة الديون الخارجية تستنفد موارد هامة وتحول دون استثمارها في التنمية في بلدان الجنوب، وحثّ البلدان النامية على المشاركة بنشاط وبشكل بناء في المفاوضات المتعلقة بطرائق وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٩٤ - ومضى قائلا إن الأسباب الأولى للأزمة البيئية تعزى إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المعقولة وغير المستدامة. إذ تشكل هذه الأنماط جزءا من نظام الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية الذي أفضى إلى أوجه كبيرة من عدم المساواة ومن

الفقر. ويستلزم إيجاد حل قائم على المسؤوليات المشتركة والمتباينة وجود إرادة سياسية لدى البلدان المتقدمة المسؤولة تاريخيا عن هذه القضية، والتي لديها أكبر القدرات. لذلك ينبغي أن تسود، في مؤتمر ليما بشأن تغير المناخ، العقلانية والتضامن بدلا من التبذير والأنانية.

٩٥ - وتابع قائلا إن كوبا كافحت في إطار ظروف فريدة لتحقيق التنمية. وخلال السنوات الأخيرة، كثفت الولايات المتحدة من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض خارج حدودها الإقليمية على كوبا، حيث اعتمدت نهجا جديدا ينطوي على فرض غرامات كبيرة على مؤسسات مصرفية تابعة لبلدان ثالثة. ومع ذلك تواصل كوبا إحراز تقدم مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفضل الجهود التي يبذلها سكانها والتعاون مع البلدان الشقيقة في المنطقة وعبر أرجاء العالم.

٩٦ - السيد دباشي (ليبيا): قال إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع وجود الفقر. لذلك، ينبغي أن يظل القضاء على الفقر الهدف المركزي والأكثر شمولا في الخطة الجديدة. وأعرب عن ترحيبه بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي قال عنه أنه يجب أن يتيح الأساس للمفاوضات الحكومية الدولية لوضع أهداف جديدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقال أن كل البلدان يجب أن تلتحق بالجهود المبذولة من أجل أن تكون الأهداف المصاغة ذات طابع عالمي وقائمة على شراكات حقيقية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وقائمة على مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يستفيد من الدروس المستخلصة من الأهداف الإنمائية للألفية لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩٧ - ولأسباب مختلفة، من بينها نقص الموارد وعدم الاستقرار السياسي والأمني ونقص المساعدة الإنمائية الرسمية الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية على الصعيد العالمي، من المرجح أن بعض البلدان لن تتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد المحدد. لذلك ينبغي إدراج الهدف المتعلق بالقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي لم تتحقق بالكامل في الأهداف الجديدة.

٩٨ - ومضى قائلا إن ليبيا منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، أجرت إصلاحات على سياساتها الاقتصادية وأعادت هيكلة اقتصادها وحققت تقدما سريعا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار ظروف عادية، كان بإمكان ليبيا أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بسهولة بحلول عام ٢٠١٥. بيد أنّ الأحداث الأخيرة والاستقطاب السياسي الحاد والوضعية الأمنية بسبب تمرد الميليشيات المسلحة قد أثرت على عملية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي بعض الحالات، حالت بالكامل تقريبا دون تحقيق النمو الاقتصادي. ويتطلع شعب ليبيا إلى تحقيق مصالحة وطنية وتوافق وطني من شأنهما إنعاش اقتصاد البلد ومساعدته على تحقيق ما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية وإحراز تقدم نحو تحقيق أهداف خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

٩٩ - وأوضح المتكلم أنّ هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة والملاذات الآمنة يسهم في تباطؤ التنمية. وللأسف، سمحت تشريعات وطنية بجعل بعض البلدان ملاذات آمنة لتهريب وغسل الأموال عن طريق شركات وهمية وحسابات سرية. لذلك، يتطلب الأمر وضع صك دولي لمكافحة الفساد. وقال إنّ ليبيا تأمل في أن تساعدها جميع البلدان على استرداد الأموال المنهوبة التي من شأنها أن توفر موارد إضافية لتحقيق النمو الاقتصادي. أما تمويل الأهداف الإنمائية، القديمة منها والجديدة، فمن شأنه أن يتيح استكمال مشاريع بناء الهياكل الأساسية التي ستسمح بتشغيل العديد من العمال من البلدان المجاورة؛ وهذا ما من

شأنه أن يفيد ليبيا والبلدان المجاورة وأن يساعد أيضا كبح حركة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

١٠٠ - وقال، في معرض إشارته إلى الأزمة الاقتصادية والمالية التي كشفت أوجه القصور في الحوكمة الاقتصادية، إن من الواجب إجراء إصلاحات على النظام المالي الدولي وذلك باستخلاص الدروس من الأزمة. كما يجب تعزيز دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والمالي. وفي هذا الصدد، يوفر كل من توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة الأساس للتصدي للتحديات. وأوضح أنه من أجل تشجيع التنمية، يجب تعبئة موارد داخلية إضافية وعالمية وتعزيز التعاون المالي والتقني. ويتعين أيضا بذل جهود لمعالجة أعباء الديون الخارجية للبلدان وتنظيم حركة الهجرة الدولية وتعزيز رقابة الحكومة على تمويل مبادرات التنمية. ومضى قائلا إن ليبيا تأمل في أن يساعد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث بشأن تمويل التنمية في التصدي للعقبات التي تحول دون تحقيق الأهداف المتفق عليها مع مراعاة التطورات الحالية في مجال التعاون الإنمائي والروابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية والحاجة إلى تناول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

١٠١ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية أرسى دعامة قوية لكي يجري المجتمع الدولي مشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي مواءمتها مع الوثائق الأخرى بشأن التنمية وتغير المناخ وتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا، وجعل القضاء على الفقر هدفها الأساسي.

١٠٢ - وأضاف قائلا إن تحقيق أهداف التنمية على الصعيد العالمي يعني التصدي لجميع العوائق التي تقف أمام التنمية، وخاصة في البلدان النامية، وأنّ الوفاء بالالتزامات غير المنجزة سوف يتطلب إرادة سياسية. وأوضح أنّه يجب بذل جهود دولية للإنهاء الفوري للاحتلال الأجنبي الذي يشكّل الحاجز الرئيسي الذي يحول دون أن تحقق الشعوب الرازحة تحت نير الاحتلال التنمية والرخاء.

١٠٣ - وينبغي العمل دون تأخير على تحديد التعهدات والالتزامات برفع جميع التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية. وهناك اتفاق عام على أن هذه التدابير لها تأثير سلبي على سبل العيش وهي تمنع البلدان من بناء اقتصاداتها وتحقيق التنمية المستدامة وتقوض النظام التجاري الدولي. فهذه التدابير التي تضعف الثقة بين الدول غير مشروعة لأنها تقع خارج نطاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

١٠٤ - وتابع قائلا إن مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته واتخاذ تدابير ضد الجهات التي تدعمه وتموله يعتبر وسيلة لمساندة الدول الأعضاء المتضررة من الإرهاب. وبالفعل، تنتهك الأفعال الإرهابية حقوق الإنسان ومبادئ التسامح والتعايش السلمي وتتسبب في التدمير الوحشي وتحرم الناس من حقهم في التنمية وسبل العيش الآمنة.

١٠٥ - وأوضح المتكلم أنه يجب تحديد الالتزامات الدولية المشار إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠، بما في ذلك المسؤوليات المشتركة والمتباينة. وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وزيادة هذه المساعدة عن طريق تمويل نقل التكنولوجيا. فعندئذ ستستطيع البلدان النامية المشاركة الكاملة في الآليات الدولية للحوكمة الاقتصادية والمالية.

١٠٦ - ويجب إزالة جميع الحواجز التي تمنع وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة. ويجب إلغاء التدابير ذات الصبغة السياسية التي تحول دون انضمام البلدان إلى الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف. وينبغي أن تأخذ

جميع الإجراءات في الاعتبار الدور المهم الذي تضطلع به التجارة كمحرك للتنمية.

١٠٧ - السيدة كاماتشو (المكسيك): قالت إن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية يعكس تنوع نماذج التنمية والقدرات الوطنية ولذلك ينبغي أن يكون أساسا لدمج أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٨ - وتابعت قائلة إن المرحلة القادمة من المفاوضات ينبغي أن تركز على وضع رؤية واضحة بشأن التغير اللازم للتصدي للثغرات الهيكلية ذات الصلة بعدم المساواة والفقر وتدهور البيئة. وينبغي أن تشمل التنفيذ وتراعي الطابع المتعدد الجوانب الذي يكتسيه الفقر ومسألة الحاجة إلى ضمان أن يكون إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بمثابة خطة للجميع.

١٠٩ - وينبغي أن تظل حماية وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين والشعوب الأصلية والفتيان والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء وجميع الفئات المستضعفة عناصر أساسية للخطة. وينبغي القيام بأعمال للتوصل إلى اتفاقات ثابتة بشأن وسائل تنفيذ الخطة الجديدة والقيام بالرصد والمساءلة. وينبغي النهوض بدور الأمم المتحدة باعتبارها مصدرا لدعم ومتابعة الجهود الوطنية والدولية.

١١٠ - وينبغي أن تندرج نتائج العمليات الأخرى في الأعمال المفضية إلى عقد مؤتمر قمة على مستوى رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستشمل النتائج الأخرى ذات صلة مؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ الذي سيعقد في ليما في كانون الأول/ديسمبر ومؤتمر تمويل التنمية. ويجب أن يواصل هذا المؤتمر الأخير جلب الجهات الفاعلة ذات الصلة ويحافظ على طابعه الكلي القائم على تكامل الالتزامات الواردة في خطط البلدان النامية والمتقدمة. ويعتبر التقرير التوليفي الصادر عن الأمين العام والدروس المستفادة من العمليات داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء، مثل الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، أمورا ذات أهمية أيضا. أما المواضيع ذات الصلة بتعريف الخطة الشاملة فهي تشمل الغذاء والصحة والتعليم والإسكان والمستوطنات الحضرية. وستواصل المكسيك التعبير عن التزامها بمنع تدهور النظم الإيكولوجية وحفظ التنوع البيولوجي.

١١١ - السيد حنيف (ماليزيا): قال إن الأهداف والمرامي التي يجب إنجازها كجزء من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تكون طموحة ولكن واقعية. ولن يكون ضمان نجاح المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية مهمة سهلة. إذ سيتطلب الأمر تقديم موارد إضافية للأهداف وللخطة الإنمائية الجديدة. ولذلك، يجب تقديم إجابات عن جميع الأسئلة ذات الصلة، بما في ذلك كيفية ومصدر الحصول على تلك الموارد، قبل أن يتم اعتماد خطة التنمية الجديدة.

١١٢ - وينبغي أن تؤخذ مصالح البلدان النامية في الاعتبار عند وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما مصالح أقل البلدان نموا. ويجب أن يتماشى تصميم وبنية واختيار الأهداف مع ما تريد البلدان النامية تحقيقه. ويجب تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة ومراعاة مختلف الظروف والقدرات والأولويات الوطنية.

١١٣ - واسترسل قائلا إن ماليزيا في سبيلها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية جميعا، أو تجاوزها بحلول عام ٢٠١٥، وهي بالتالي قد حولت موطن تركيزها على أن تصبح في عداد البلدان المرتفعة الدخل بحلول عام ٢٠٢٠. ويساور ماليزيا بالغ القلق إزاء التقدم المتفاوت الذي أحرزته بلدان أخرى في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة

ضمن أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١١٤ - وأوضحت المتكلمة أنّ التعاون بين بلدان الجنوب مهم بالنسبة للتعاون الدولي في مجال التنمية. فهو أساسي لتعزيز الاعتماد على النفس على المستوى الجماعي والوطني، ويساعد في اندماج البلدان النامية ومشاركتها في الاقتصاد العالمي بفعالية. ولا ينبغي النظر إلى هذا التعاون باعتباره بديلا للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، بل ينبغي اعتباره مكملا له.

١١٥ - السيد مينامي (اليابان): قال إن رئيس وزراء اليابان، خلال خطابه الأخير أمام الجمعية العامة، قد أوضح أن تشجيع الإحساس بتملّك زمام الأمور وجهود المساعدة الذاتية يعتبران من الجوانب الأكثر أهمية في عملية مكافحة الفقر. وينبغي أيضا، وبطبيعة الحال، حماية الناس وتمكينهم. وسيكون تمكين المرأة جزءا مهما من الجهود المبذولة لضمان الأمن البشري.

١١٦ - ومضى قائلا إن وفد بلده يتوقع أن يكون التقرير التوليفي الصادر عن الأمين العام شاملا وبمثابة وثيقة طموحة تشمل جميع المساهمات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويمكن أن تنبني عليها المفاوضات الحكومية الدولية. وأوضح أنّ مساهمات الفريق العامل المفتوح باب العضوية واللجنة الحكومية الدولية للخبراء وغيرها من اللجان على نفس القدر من الأهمية وينبغي النظر إليها بطريقة كلية خلال المرحلة القادمة. كما يجب تشجيع الاتساق والتنسيق بين عمليات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وخطة تمويل التنمية، مع تقليل الازدواجية في الجهود. ومن الأهمية بمكان ألا تحكم اللجنة مسبقا على نتيجة تلك العمليات.

١١٧ - واختتم قائلا إن اليابان ستستضيف المؤتمر العالمي الثالث بشأن الحد من مخاطر الكوارث بصنداي في آذار/مارس ٢٠١٥. وستشكل النتائج المنبثقة عن المؤتمر مساهمة مهمة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.